

وهو الفعل واسم المفعول والمصدر على ما هو عليه  
التصديق لمحققاً لفظاً ان لم يكن جاراً وجره واخو صب  
زيد يعم الجرح اما ملك من اشد بلا او جوار ان يكتبه  
نحو فاذا نفع في الصور لفتح واحد هذا باب اشتغال  
العامل عن المفعول هو ان يتقدم اسم وينخرض  
او يشبهه قد عمل في ضيقها وسببه لولا ذلك لجره  
او نى موضع ان مضمناً اسم سابق فعلا مفعول لفظاً  
شعناى ذلك المضمرة عن اسم السابق يرب  
لفظهاى لفظ ذلك الضم والجر او جمل فالسابق ان  
على الاشارة والضمير وتختلف في ناصبه فالجمل و  
تجزم المص على انه منصوب بفعل امر محقق موافق  
لا قد اظهر لفظاً او معنا وقيل بالفعل المذكور بعد  
ثم اختلف فقيل انهما من الضمير وفي الاسم معا وقيل  
في الظاهر والضمير مغي وعلم ان هذا الاسم الواقع  
بعد فعل ناصب بضمه على حسنة اقسام لانهم التصب  
ولانهم الرفع راجح التصب على الرفع ومستوفيه الامران  
وخرج الرفع على التصب هكذا ذكر الخويون وبعهم  
الاسم فتشع في بيانها بقوله والتصب للاسم المتسا  
حتم ان نلى السابق بالرفع اى وقع بعد ما يختص  
بالفعل

الوجه

بالفعل كان صحيحاً نحو ان زيداً لقيته فاكرمه  
وحيثما زيداً ثلثه فاكرمه وكذا ان ثلثه اسئتها ما  
غير العزة كما ينكر فارقته وهل هم واحد ثلثه  
سيا في حكم التثنية وان نلى السابق اى وقع  
بعد ما لا يثبت بالتحقق كما في الفاعل بالرفع للاسم  
على الاشارة والتر مع بلا نحو خرجت فاذا زيد لقيه لان  
انك لا يلبس الا مبتدأ نحو فاذا هو بيضاً او حبضاً فاذا  
لهم مكرراً اما انك لا يلبس فعل ولذا قرأه منعاى  
انخر بعد ها اسما كما تقدم وذكره لانه اسم افادة  
لتمام التسميه وان كان ليس من الباب بعد  
صدق طابط الباب عليه ما تقدم فير من قولنا  
لولا ذلك المصير لعل في الاسم السابق ولا يصح هذا  
هنا من ان انك لا يلبس فعل لانه يجب الرفع اذا الفعل  
نلى اى وقع بعد ما لا صد ولكنه كلام وهو الذى  
ان يورد ما قبل اى قبل مفعول ما بعد وجد كالا  
سئتها وما التانيه وادب الشرط نحو زيد هذا  
وحال ما صحبه وعبر الله ان اكرم من اكرمك  
واختار تصب الاسم السابق اذا وقع قبل فعل نى  
طلب كلامه والتشبه والذعاء نحو قيل امر به

الانفاس